

مفاوضات إيفيان الثانية 1962 وتأثيرها على العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة
**The Second Evian Negotiations 1962 and their Impact on the Relations
 between the Interim Government and the General Military Headquarters**

الدكتور: عبد السلام كمون

Dr: KAMOUN Abdeselem

جامعة أحمد درابعية- أدرار (الجزائر)، kamouneabdeslam@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2023/07/13

تاريخ القبول: 2023/05/28

تاريخ الاستلام: 2022/07/17

الملخص: تعالج هذه الدراسة مسألة مهمة في تاريخ الثورة الجزائرية، وتحديدًا مرحلة المفاوضات بين قيادة الثورة والحكومة الفرنسية، وتتمثل هذه المسألة في اتفاقيات إيفيان الثانية 1962 وانعكاساتها على العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة، إذ أنه بالرغم من أن هذه الاتفاقيات توجت بوقف إطلاق النار وتحقيق الاستقلال التام بتاريخ 05 جويلية 1962، إلا أنها لقيت معارضة من قبل أعضاء هيئة الأركان العامة.

ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية في سياق الإشادة بأهمية اتفاقيات إيفيان الثانية ودورها في تحقيق الاستقلال، وهي في الواقع نتاج جهود جبهة وجيش التحرير الوطنيين اللذين أجبرا الحكومة الفرنسية على الاعتراف بهما والجلوس معهما على طاولة المفاوضات وجها لوجه، كما جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على موقف هيئة الأركان العامة من هذه الاتفاقيات وما أفرزته من تأثيرات على العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، اتفاقيات إيفيان، حكومة مؤقتة، هيئة أركان عامة، مفاوضات.

Abstract: This study deals with an important event in the history of the Algerian Revolution, specifically the stage of negotiations between the leadership of the revolution and the French government, which is the event of the Second Evian Agreements 1962 and its reflection on the relations between the interim government of the Algerian Republic and the General Military Headquarters. Although the results of the agreements were a ceasefire and the achievement of complete independence on July 5, 1962, they were rejected by members of the General Military Headquarters.

Accordingly, our study tried to identify the importance of the Second Evian Agreements and their role in achieving independence, thanks to the efforts of the National Liberation Front and Army, which forced France to recognize the Front and sit with them face to face around the negotiation table, and to identify the position of the General Military Headquarters regarding these agreements and their impact on the relationship between the interim government of the Algerian Republic and the General Military Headquarters.

Keywords: The Algerian Revolution; Evian Agreements; Interim Government; General Military Headquarters; Negotiations.

مقدمة:

منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954م، لم تعترف الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم خلال هذه الفترة بخيار مفاوضة جبهة التحرير الوطني، بل أنها لم تعترف أصلاً حتى بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، لكن بفضل الانتصارات العسكرية التي حققها جيش التحرير الوطني في الداخل، والانتصارات الدبلوماسية التي حققتها جبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي، أرغمت الحكومة الفرنسية في الأخير على الاعتراف بالجبهة واللجوء إلى المفاوضات الرسمية والجلوس معها وجها لوجه على طاولة واحدة ابتداء من سنة 1960م.

وتجدر الإشارة إلى أن حيثيات وسير مفاوضات إيفيان الثانية بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الحكومة المؤقتة، جرت في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة في صراع وخلاف مع هيئة الأركان العامة حول الزعامة والسلطة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتعالج إشكالية مفاوضات إيفيان الثانية وتأثيرها على العلاقات والصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وسنعالج هذه الإشكالية من خلال العناصر الآتية:

أولاً: لمحة تاريخية موجزة عن ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

ثانياً: المحادثات والمباحثات الممهدة لمفاوضات إيفيان الثانية.

ثالثاً: أثر مفاوضات إيفيان الثانية على العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

أولاً: لمحة تاريخية موجزة عن ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة.

أدى الانتشار الواسع والتطور السريع للثورة الجزائرية إلى اتساع وتطور مؤسساتها وهيكلها، فجاء مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20 أوت 1956م الذي أرسى قواعد الثورة في الداخل والخارج، وأنشأ هيكل جديدة للثورة، وكانت أولى تلك المؤسسات والأجهزة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى المنبثقين عن مؤتمر الصومام، ثم أخذت تلك المؤسسات تكبر وتتوسع بزيادة عدد أعضائها خاصة بعد خروجها خارج الجزائر، ونقصد هنا المجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة ولجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت 1957، ومع تطور الثورة واشتدادها سنة 1958م، عرفت مؤسساتها تطوراً جديداً تمثل في تأسيس كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة، فما هي خلفيات وظروف تأسيسهما؟

1 / خلفيات وظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية لم تكن وليدة اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة في صيف 1957 فحسب، بل تراودت الفكرة في أذهان الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني منذ أواخر 1955، وهو أول من فكر في إنشائها انطلاقاً من القاهرة، وذلك تعبيراً عن تطور القضية الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتسهيلاً لمهمته في التعامل مع الأصدقاء والأشقاء وجميع المتعاطفين مع القضية الجزائرية، وهو ما

أكده تقرير عباس بن الشيخ الحسين العائد من القاهرة أواخر 1955 إلى عبان رمضان، ورد هذا الأخير في أول الأمر بالرفض (محمد، 2012، صفحة 163).

وفي مطلع عام 1956 عدل عبان عن رأيه وقال أن الحكومة المؤقتة يجب أن تكون بالأحرى داخل البلاد، وهذا استناداً لرسالته المؤرخة في 15 مارس 1956م، حيث جاء فيها: "إن تشكيل الحكومة المؤقتة يجب أن يكون بعد العفو عن جميع القادة المعتقلين لا قبله.. "(مبروك و عماري، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة) 1954-1956، ترجمة الصادق عماري، 2004، صفحة 172).

بيد أن الفكرة طُرحت بشكل جدي في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في القاهرة في الفترة ما بين 20 و 28 أوت 1957، ففي هذا الاجتماع كلّف المجلس لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ومع تطور الأحداث وتفاعلها في مطلع عام 1958 مرت لجنة التنسيق والتنفيذ بوضعية صعبة وحرجة للغاية، خاصة بعد فقدانها عضوين بارزين فاعلين فيها وهما العربي بن مهيدي وعبان رمضان، وفي خضم هذه الظروف اعتلى ديغول السلطة في باريس إثر أحداث 13 ماي 1958، وقد أعلن هذا الأخير أنه عازم على تصفية حساباته نهائياً مع الثورة الجزائرية، مستعملاً في ذلك أسلوب الترهيب (مشاريع اقتصادية، سلم الشجعان، تقرير المصير) والترغيب (مضاعفة التواجد العسكري بالجزائر وإطلاق مخطط شال العسكري) (محفوظ و بوينون، 2011، صفحة 188).

كما تم طرح فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة في مؤتمر طنجة المغاربي في ابريل 1958، ولقد لقيت الفكرة ترحاباً كبيراً من طرف الأحزاب المغاربية الثلاثة، واعتبروا أن الفكرة جاءت في وقتها المناسب، كل هذه العوامل والتطورات دفعت لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجدي من أجل البحث عن الحلول الممكنة والمناسبة لمواجهة السياسة الديغولية، وفي نفس الوقت إيجاد جهاز رسمي شرعي يساهم في تعجيل مسار المفاوضات.

وهكذا برزت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الوجود بتاريخ 19 سبتمبر 1958، وتم الإعلان عنها رسمياً من القاهرة، ودون استشارة أي صديق أو حكومة أجنبية، لقد كان قراراً جزائرياً محضاً، وتم إعلام الحكومتين التونسية والمغربية ساعة قبل الإعلان الرسمي، وأسندت رئاستها لفرحات عباس، واعترفت بها حوالي 26 دولة من بين الدول العربية والإسلامية والإفريقية والتقدمية (بوعلام، 2012، صفحة 315)، وكان الهدف من وراء هذه الخطوة الجريئة، إضفاء الصفة الشرعية على العمل الثوري، ورفع معنويات الشعب النضالية، والظهور بوجه جديد وإحراج علاقات فرنسا الخارجية (عبدالله، 2012، صفحة 110).

غير أنه للأسف الشديد لم تمض سوى عدة أشهر على تأسيسها حتى بدأت الأزمات تعصف بها، وذلك بسبب صعوبة الاتصال بين قيادة الداخل والخارج، حيث تمكن الاستعمار الفرنسي من خلق هذه الصعوبات والعراقيل إثر إنشائه لخطي مورييس وشال، اللذان جعلتا نقل السلاح وتنقل المجاهدين من وإلى الداخل أمراً صعباً للغاية، هذا على غرار الصعوبات التي واجهت جيش التحرير الرايض على الحدود (الطاهر، 2011، صفحة

120)، هذه العراقيل وغيرها أدت إلى تفاقم الأزمة، ودفعت المجلس الوطني للثورة إلى اتخاذ قرار تأسيس هيئة الأركان العامة.

2/ تأسيس هيئة الأركان العامة:

إن أكبر عقبة كانت تواجه الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها هي مشكلة توحيد جيش التحرير الوطني، ولهذا أولت الحكومة اهتماماً بالغاً بالجانب العسكري، ولا أدل على ذلك من استحداث وزارتين في تشكيلتها تعنى بهذا الجانب، وهما: وزارة القوات المسلحة برئاسة كريم بلقاسم نائب الرئيس، ووزارة التسليح والتموين برئاسة العقيد محمود الشريف، وفي سبيل إيجاد حل توافقي لأزمة توحيد الجيش تبنت الحكومة المؤقتة في أبريل 1958 اقتراح كريم بلقاسم القاضي بتعيين لجنة تنظيم عسكرية على الحدود الشرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد ويساعده كل من العقيد محمد لعموري، العقيد عمارة بوقلازة، الرائد عمار بن عودة، ولجنة تنظيم عسكرية على الحدود المغربية بقيادة القيد هوارى بومدين، ويساعده العقيد الصادق دهيليس (محمد و داغر، 1983، صفحة 180).

غير أن اقتراح كريم لم يحل الأزمة، خاصة بعد التأكد من أن مردود لجنة التنظيم العسكرية بالشرق سلبياً وأن بقاءها أصبح غير مجدياً، لهذا سارع كريم بلقاسم، بصفته وزير القوات المسلحة، إلى حلها في 9 سبتمبر 1958، وأرفق هذا الحل بسلسلة من الإجراءات العقابية المتفاوتة تجاه أعضائها الأربعة بالنفي والتنزيل في الرتب، وبعد حل اللجنة أعيد التفكير مجدداً في مسألة جديدة من أجل الحفاظ على وحدة الجيش وهياكله، فاستحدث كريم بلقاسم ثانية هيئة جديدة عُرفت باسم "قيادة الأركان" تتبع رأساً لوزير القوات المسلحة، تتكون من فرعين اثنين هما (مسعود، 2012، صفحة 489):

قيادة أركان الجهة الشرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد

- قيادة أركان الجهة الغربية بقيادة العقيد هوارى بومدين الذي وفق في قيادة لجنة التنظيم العسكرية.

غير أن هذا التنظيم الجديد أظهر هو الآخر عدم فاعليته من خلال عجزه عن بسط نفوذه على الوحدات والمؤسسات العسكرية، مما أدى إلى ظهور أزمات داخلية سياسية وعسكرية امتدت إلى الحكومة المؤقتة نفسها، منها أزمة محمد لعموري الانقلابية وما أفرزته من تجاذبات وخلافات، ومروراً باجتماع العقداء الأربعة بجيجل خلال شهر ديسمبر 1958، وصولاً إلى استقالة لمين دباغين وتردي أوضاع الوحدات المقاتلة في الداخل والخارج، وهو ما أدى في الأخير إلى اجتماع العقداء العشرة في سنة 1959 الذي دام ما بين 94 و 124 يوماً (رايح، 2002، صفحة 41)، ثم أعقبه اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة دام شهراً كاملاً، وقد أسفر هذا الاجتماع عن تأسيس هيئة الأركان العامة للجيش (E. M. G).

وهكذا خلال اجتماع المجلس الوطني بالقاهرة من ديسمبر إلى جانفي 1960 تم إنشاء كل من: هيئة الأركان العامة للجيش، وإلغاء وزارة القوات المسلحة واستبدالها باللجنة الوزارية للحرب" المشرفة على هيئة الأركان العامة، غير أن تحديد الأشخاص الذين يتولون قيادة هذه الهيئة العليا لم يتم إلا في فترة الحكومة المؤقتة الثانية من

18 جانفي 1960 إلى 25 أوت 1961 برئاسة فرحات عباس أيضاً (الطاهر، 2011، صفحة 120)، وأعضاء هيئة الأركان هم:

- العقيد هواري بومدين، قائد هيئة الأركان العامة
 - قايد سليمان، رائد في هذه الهيئة
 - علي منجلي، رائد ثان في هذه الهيئة
 - رابح زراري، رائد ثالث في هذه الهيئة، غير أن هذا الأخير انسحب من طاقم القيادة لعدم تفاهمه مع زملائه الثلاثة، فقرر الدخول إلى الجزائر في شهر جانفي 1962، أي ستة أشهر قبل استقلال الجزائر.
- وهكذا تولى هواري بومدين ومعاونيه مهمة قيادة هيئة الأركان العامة رسمياً بتاريخ 23 جانفي 1960، أما المهمة الأساسية لهذه الهيئة فهي الإشراف وقيادة الجيش في الداخل والخارج، وكذا تمويل الداخل بالأسلحة (الطاهر، 2011، صفحة 125).

ثانياً: المحادثات والمباحثات الممهدة لمفاوضات إيفيان الثانية.

قبل الحديث عن سير ومجريات مفاوضات إيفيان الثانية حري بنا أن نعرج على اللقاءات والمحادثات التي سبقتها، والتي كان لها الفضل في الوصول إلى اتفاقيات إيفيان الثانية التي توجت بوقف إطلاق النار وتحقيق الاستقلال، وفي هذا الخصوص علينا أن نميز بين نوعين من المفاوضات وهما: المفاوضات الجدية وغير الجدية

1- المفاوضات غير الجدية (غير الحقيقية): وهي عبارة عن سلسلة من اللقاءات المبكرة التي تمت خلال المرحلة الأولى من الثورة الجزائرية، وتحديدًا ما بين سنتي 1955 و 1956 بالجزائر والقاهرة، واتسمت بطابع عدم الجدية من وجهة النظر الفرنسية، وهذه اللقاءات التي لم تعترف فرنسا بشرعيتها هي -في الواقع- عبارة عن محاولات منها لجس النبض والتعرف على أهداف الثورة الجزائرية، وهي نوعان:

أ- المفاوضات غير الجدية وغير الرسمية: كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تعتقد جازمة أن الشعب الجزائري قد تقبل سياسة الأمر الواقع التي حاولت فرضها عليه، وأنه لن يجرأ على المطالبة بأكثر من لقمة العيش الممزوجة بالذل والهوان، ولا أدل على هذا الاعتقاد من تصريح رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس" الذي أدلى به إثر اندلاع الأحداث مباشرة، حيث صرّح قائلاً: "ألا ينتظرنا منا أحد أن نتقاهم مع المتمردين ولا أية تسوية... إن المقاطعات الجزائرية هي مقاطعات فرنسية منذ عهد بعيد.. فالجزائريون قدّموا ما يكفي من شواهد الوفاء والإخلاص..". غير أن صمود جيش وجبهة التحرير الوطنيين في وجه القوات الفرنسية من جهة، وعجز سلطات الاحتلال الفرنسي على الوفاء بوعودها للمستوطنين بالقضاء على المتمردين خلال شهر من جهة ثانية، أجبر سلطة الاحتلال الفرنسي على التفكير في الاتصال بجبهة التحرير الوطني لمعرفة نواياها وأهدافها (مسعود، 2012، صفحة 659).

حاولت سلطات الاحتلال الفرنسي من خلال هذه المفاوضات السرية استدراج جبهة التحرير الوطني للتفاوض معها على مطالب تجاوزتها الأحداث على غرار ثلاثية غي موليه (إيقاف القتال، الانتخابات، التفاوض مع من تفرزهم الانتخابات)، ولهذا الغرض أوفدت الحكومة الفرنسية عناصر غير رسمية وبطريقة سرية للاتصال ببعض عناصر جبهة التحرير الوطني لمعرفة أدنى المطالب المتمسكة بها، ففي هذا الإطار اتصل "أندري ماندوز" (أستاذ الأدب بجامعة الجزائر) في مطلع سنة 1956 بعبان رمضان وبن خدة مستطلاً رأيهما في حل الأزمة، ونقل رأيهما -المتمثل في تمسك الجبهة بالاستقلال التام كأرضية للتفاوض- إلى الجهات الرسمية، وبعده اتصل كل من شارل فيرني، وروني ستيب، وبيير ستيب بعبان رمضان وبن خدة ثانية، وكان موقفهما ثابتاً، بل أكدا للمبعوثين استعداد جبهة التحرير الوطني في إرسالها وفداً للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، وتم إبلاغ غي موليه بهذا العرض خلال شهر مارس 1956 لكنه رفض العرض (عبدالله، 2012، صفحة 162).

وعلى إثر فشل اللقاءات الأولى للاتصالات السرية وغير الجدية في الداخل، حاول غي موليه تجديد تلك اللقاءات مع قيادة الثورة في الخارج (القاهرة)، فأرسل إلى القاهرة خلال شهر أبريل 1956 ممثلين عنه وهما "جوزيف بيقارا" و "جورج قورس"، فتقابلوا مع محمد خيضر ممثلاً عن جبهة التحرير الوطني، وعرضا عليه نفس المقترح كحل للأزمة لكن دون جدوى، ولم يحصل أي تطور في هذا الاتجاه بسبب توهم إدارة الاحتلال بالحسم العسكري، وتمسك الجبهة بنص بيان أول نوفمبر كمرجع غير قابل للنقض (مسعود، 2012، صفحة 660).

ولم تقطع فرنسا حبل الأمل من هذه اللقاءات السرية، فخلال انعقاد مؤتمر أقطاب عدم الانحياز في يوغسلافيا خلال شهر جويلية 1956 تجدد اللقاء ثانية بين كل من محمد يزيد وأحمد فرانسيس عن الجبهة، وبيير كومين وبيير هيرنوت عن الجانب الفرنسي، وجرى لقاء آخر في مطلع شهر سبتمبر 1956 في روما، ثم تلاه لقاء آخران، الأول في القاهرة والثاني في بريوني، وكان مقرر أن تشجع هذه اللقاءات في مؤتمر تونس المغاربي بتاريخ 23 أكتوبر 1956، غير أن حادثتي اختطاف الأعضاء الخمس لجبهة التحرير الوطني والعدوان الثلاثي على مصر (29 أكتوبر 1956) حالتا دون ذلك، بل عملتا على إجهاض تلك الاتصالات وهي في المهد، ولم يجد عراب هذه اللقاءات السرية غي موليه بُداً من التملص والإنكار عن إجراء أية اتصالات مع الثوار (بوعلام، 2012، صفحة 551).

ب-المفاوضات غير الجدية الرسمية: لم تتجدد هذه اللقاءات إلا في سنة 1960، فبعد عدة مناورات حاول الجنرال ديغول حبكها عقب تصريح 16 سبتمبر 1959، اضطر أخيراً أن ينصاغ لرغبة جبهة التحرير الوطني في برمجة لقاء رسمي، فوجّه دعوة لمندوبي جبهة التحرير الوطني للانتقل إلى فرنسا بغرض مناقشة موضوع وف إطلاق النار، ومن جهته أوصى الأمين دباغين (وزير خارجية الحكومة المؤقتة) أعضاء حكومته بالحصول على الضمانات الآتية: (تعريف صحيح لتقرير المصير، حيث يكفل إمكانية خيار الاستقلال والحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر، وقبل موعد تقرير المصير يوقف جيش التحرير نشاطاته مع شرط الاحتفاظ بسلاحه). (Lacouture, 1985, p. 181).

أبدت الحكومة المؤقتة اعتراضها على الخيارات الفرنسية المطروحة: أقلية أوربية ذات أفضلية، الصحراء والقواعد البترولية تبقى فرنسية، طاولة مستديرة للتفاوض تنتسج لجميع التيارات السياسية الجزائرية، وقف إطلاق النار قبل موعد تقرير المصير، ورغم ذلك لم ترفض الحكومة المؤقتة الحوار وأرسلت وفداً مشكلاً من أحمد بومنجل ومحمد بن يحيى ليمهدا اللقاء بين الجنرال ديغول وفرحات عباس، وأمام جدية الموقف أوصى ديغول ممثله روجي موريس بالمماطلة وإفشال اللقاء، فاضطر الوفد الجزائري لقطع المفاوضات بسبب الضغوط التي تعرض لها، حيث لم يسمح له بالاتصال بالعالم الخارجي ولا مع الزعماء الخمس المسجونين ولا مع الصحافة (محفوظ و بوينون، 2011، صفحة 272)، وهكذا آلت محادثات مولان (25 إلى 29 جوان 1960) إلى الإخفاق، وبعد ذلك مباشرة، علمت الحكومة المؤقتة أن الجنرال ديغول استقبل -دون علمها- مجلس الولاية الرابعة بقيادة الرائد سي الصالح زعموم، ليناقدش معه وقف إطلاق النار، وقد عم الاحباط قيادات جيش التحرير، وهبطت معنويات الاوساط القيادية (محمد و داغر، 1983، صفحة 227).

وكان هدف الجنرال ديغول من هذه المماطلة في المفاوضات ربح الوقت من أجل خدمة مطامحه وسعيه لخلق الثورة عسكرياً، وفي نفس الوقت يروج لعدم شرعية الجبهة في تمثيلها للجزائريين، غير أن مشاريعه ومخططاته لم تفلح في القضاء على الجبهة وعلى الثورة، وهذا ما شاهده بأمر أعينه في مظاهرات 11 ديسمبر 1960، فبعد تأكده من تمسك الشعب بالاستقلال وبجبهة التحرير الوطني كمثل شرعي له، سارع لإيجاد حل للقضية الجزائرية بطريقة تحفظ ماء وجه فرنسا، فأعطى استفتاء الشعب الفرنسي في الثامن جانفي 1961 الضوء الأخضر للجنرال ديغول للدخول في مفاوضات جدية (حقيقية) ورسمية مع جبهة التحرير الوطني (عبدالله، 2012، صفحة 164).

2- المفاوضات الجدية (الحقيقية): بعد تأكد الحكومة الجزائرية المؤقتة هذه المرة من جدية ديغول في إجراء مفاوضات رسمية وجدية، عبرت هي الأخرى عن رغبتها في التفاوض على مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري، مثمنة في الوقت نفسه تراجع الطرف الفرنسي عن مبدأ وقف القتال قبل الدخول في التفاوض، وفي هذا الوقت تحركت الوساطة السويسرية بهدف استئناف المفاوضات الرسمية المباشرة (Pervillé, 2018, p. 88)، ومن أهم هذه اللقاءات والمباحثات التي تمت قبل مفاوضات إيفيان الثانية نذكر ما يأتي:

أ- مباحثات إيفيان الأولى: بتاريخ 30 مارس 1961 أعلنت الحكومة المؤقتة من مقرها في تونس على أن يكون البدء في مفاوضات رسمية دون شروط مسبقة في مدينة إيفيان يوم 07 أبريل 1961، وهو ما أصدرته الحكومة الفرنسية في ذات الوقت، غير أن تصريحات لويس جوكس التي أدلى بها في نفس اليوم بوهان حالت دون بدء المفاوضات في التاريخ المذكور، حيث أعلن جوكس في تصريحه عن رغبة الحكومة الفرنسية في التفاوض أيضاً مع الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية)، وهو ما شجبت به الحكومة المؤقتة الجزائرية وأعلنت عن تعليق بدء المفاوضات في التاريخ المحدد، ولن تحضر إلى إيفيان يوم 7 أبريل، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين موفدي الجبهة والحكومة الفرنسية، وفي 22 أبريل نظم جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر انقلاباً هدفوا من

خلاله الاستيلاء على السلطة وإرغام الحكومة الفرنسية على الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، وهو ما دفع ديغول إلى إعطاء الأوامر لمفاوضيه للدخول في مفاوضات جدية لتخليص فرنسا من مشكلة كادت تؤدي بحياتها(ديغول و ترجمة سموي فوق العادة، 1971، صفحة 117).

وأمام استعدادات ورغبة الطرفين جرت اللقاءات في الفترة الممتدة من 20 ماي 1961 إلى غاية 13 جوان من السنة نفسها في مدينة إيفيان الفرنسية على الحدود مع سويسرا، وطيلة فترة المفاوضات كان أعضاء الوفد الجزائري يبيتون بسويسرا بقصر وضعه تحت تصرفهم أمير قطر، ويتنقلون إلى مكان الاجتماع عبر طائرة خاصة أو على متن سفينة تحت ظروف أمنية مشددة، خاصة بعدما اغتالت الأوساط الفرنسية المتطرفة رئيس بلدية إيفيان كميل بلان بحجة تقديمه تسهيلات للقاءات بين الطرفين المتفاوضين، وكان أعضاء الوفدين يتبادلون التحية دون مصافحة(بوعلام، 2012، صفحة 555).

تشكل الوفد الجزائري في إيفيان الأولى برئاسة كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة مكلف بالشؤون الخارجية وعضوية كل من سعد دحلب أمين عام وزارة الخارجية، أحمد بومنجل مدير سياسي في وزارة الإعلام، والرائد أحمد قايد والرائد علي منجلي من هيئة الأركان العامة، والطيب بولحروف ممثل جبهة التحرير الوطني في روما، ومحمد بن يحي إطار في الحكومة، ورضا مالك مكلف بالعلاقات مع الصحافة، أما الوفد الفرنسي فكان يضم كل من: لويس جوكس وزير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية، ورولان كادية مستشار في مجلس الدولة، وقائد القطاع العسكري بتيزي وزو المقدم فيكتور سيمون، وبنارند تريكوث ممثل رئاسة الجمهورية، وكلود شايت قانوني، ومجموعة من الموظفين السامين(بوعلام، 2012، صفحة 556).

ناقش الطرفان عدة قضايا طرحها الوفد الفرنسي من بينها: مشكلة الأقلية الأوروبية، تقسيم الجزائر، فصل الصحراء، غير أن المواقف كانت متعارضة خاصة في قضية الصحراء، إذ طالب الوفد الجزائري بحل شامل وباعتبار الصحراء جزءا لا يتجزأ من التراب الجزائري وبإطلاق سراح المعتقلين في فرنسا، وهكذا افترقا الوفدان بمبادرة من الوفد الفرنسي تاركان في سويسرا خلية للاتصال فيها سعد دحلب من الجانب الجزائري، وفينكانت لابوريت وبرينو لاروس من الجانب الفرنسي، وقد عرض كريم بلقاسم في مؤتمر صحفي بجنيف أسباب تعليق المفاوضات رابطاً إياها أساساً بقضية فصل الصحراء(عبدالله، 2012، صفحة 166).

ب-مباحثات لوگران: بعد تعثر مباحثات إيفيان الأولى التقى الوفدان مرة أخرى في لوگران بالقرب من مدينة إيفيان خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 28 جويلية 1961، علماً أن الوفدان حافظا على نفس تشكيلة إيفيان الأولى، مع تغيير طفيف في تشكيلة الوفد الجزائري الذي انسحب منه هذه المرة كل من أحمد قائد وعلي منجلي عضوي هيئة الأركان العامة، حيث قاطعت هذه الأخيرة أشغال المفاوضات بسبب خلافها مع الحكومة المؤقتة، وتجدر الإشارة إلى أنه في هذه المباحثات تمت تسوية كثير من الخلافات باستثناء مسألة فصل الصحراء التي شكلت عائقاً أمام الطرفين، فالوفد الفرنسي عازم على فصل الصحراء عن الشمال، والوفد الجزائري مصر على التمسك بوحدته الترابية، وافترقا الوفدان بمبادرة من الوفد الجزائري هذه المرة(مسعود، 2012، صفحة 682).

ج-المحادثات السرية في بال (سويسرا): قرر الوفدان في هذه المرة إجراء اتصالات سرية للتهرب من الصحافيين وتسريب الأخبار التي قد تضر بسير المباحثات، وقد جرت هذه المباحثات على مرحلتين يومي 28 و29 أكتوبر 1961 ويومي 8 و9 نوفمبر 1961، وكانت حاسمة في تليين الكثير من العقبات، إذ حصل تقارب كبير بين الطرفين، وبعدها عقد سعد دحلب ولويس جوكس لقاء في 9 ديسمبر 1961، وفي هذا اللقاء نظر الطرفان في قضية احتمال تأجيل الاستفتاء في الصحراء إلى مرحلة ثانية وبعض القضايا الأخرى، وفي الأخير اتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات في لي روس (عبدالله، 2012، صفحة 167).

د-المحادثات السرية في لي روس: باعتبار أن هذه المحادثات ستكون حاسمة اتفق الطرفان على توسيع تمثيلهم السياسي، حيث حضرها من الجانب الجزائري كل من كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد يزيد، لخضر بن طوبال، محمد بن يحيى، رضا مالك، الصغير مصطفى، ومن الجانب الفرنسي: لويس جوكس، روبر بيرن، جون دوبرولي، برونو دولاس، رولان بيكار، دي كاماس، كلود شايي، واستمرت هذه المحادثات طيلة أيام 11-18 فبراير 1962م، وابتداء من اليوم الثالث توصل الطرفان إلى اتفاقات مبدئية حول الكثير من القضايا، أهمها ملف التعاون الذي اتفقا فيه على مبادئ العمل والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي، ومسألة استغلال ثروات الصحراء والتي اختلف فيها بشأن الشروط الفرنسية، كما درست بعناية مسألة وقف إطلاق النار، والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، عودة اللاجئين والمهاجرين، وتسيير الفترة الانتقالية من طرف هيئة تنفيذية مؤقتة تعد استفتاء تقرير المصير (سعد، 2007، صفحة 143).

ثالثاً: مفاوضات إيفيان الثانية وأثرها على العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

لا شك أن محادثات لي روس السرية كانت ذا أهمية وجدية بالغتين، وهي التي هيأت الأرضية لمفاوضات إيفيان الثانية، وأهمية مباحثات لي روس تكمن في أهمية تشكيلة الوفدان التي تكونت من عدة وزراء من الجانبين، وقد تعمد الطرفان على إشراك أكبر عدد من الشخصيات بهدف مراجعة نصوص الاتفاقية والمصادقة عليها، وبعدما توافق الطرفان على مسودة الاتفاق كان لزاماً على كل طرف استشارة حكومته.

1-مفاوضات إيفيان الثانية.. الظروف والحيثيات:

بعد محادثات "لي روس" مباشرة عاد الوفد الجزائري ليستعرض الخطوط العامة للاتفاقيات المزمع إبرامها مع الفرنسيين ومناقشتها من جديد مع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحصول على تركيبتهم لها، ويلاحظ أن أعضاء الوفد كانوا على يقين تام أنهم سينجحون في الحصول على موافقة المجلس على نصوصها، لأنهم التزموا خلال كل تلك اللقاءات والمحادثات السابقة بتوصيات الحكومة المؤقتة المنبثقة عن المجلس الوطني للثورة.

ولما كان المجلس الوطني للثورة يمثل السلطة العليا التي تملك حق القرار، فإن أي قرار على هذه الدرجة من الأهمية والخطورة لا يمكن أن يتم إلا بعد الموافقة الرسمية للمجلس الوطني، ولهذا الغرض دعت الحكومة الجزائرية المؤقتة المجلس الوطني للثورة للانعقاد في دورة طارئة استثنائية بطرابلس (ليبيا) بتاريخ 22-27 فبراير 1962، لدراسة نصوص الاتفاقية إطاراً ومضموناً، وبعد الاطلاع على مضمون النصوص ومناقشتها ودراستها

دراسة معمقة، وبعدم تأكيدوا من أنها تحقق الأهداف الأساسية للثورة، تم التصويت عليها من قبل أعضاء المجلس بأغلبية ساحقة، باستثناء ثلاثي هيئة الأركان (هوارى بومدين قائد هيئة الأركان العامة، وأحمد قائد وعلي منجلي عضوان في هيئة الأركان)، والرائد مختار بويزم من مجلس قائد أركان الولاية الخامسة (وهران) (مسعود، 2012، صفحة 700).

وحتى الزعماء الخمس المسجونين بـ "أولنوي" عبروا عن تأييدهم المطلق لنصوص الاتفاقيات، وذلك في رسالة لهم وجهوها إل المجلس الوطني للثورة بتاريخ 15 فيفري 1962، وفي نفس الوقت بعثوا بوكالاتهم لرئيس الحكومة المؤقتة بن خدة تخول له حق التصويت باسمهم، ونفس الإجراء قام به أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، حيث بعثوا أيضاً وكالاتهم للرئيس بن خدة ليصوت باسمهم في هذه الدورة الطارئة (فتحي، 1984، صفحة 553).

وهكذا وبعد مصادقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مشروع "اتفاقيات إيفيان"، تم إخطار الحكومة الفرنسية بالنتائج الإيجابية لاجتماع طرابلس، وتقرر الدخول في المرحلة الأخيرة للمفاوضات، وهي مرحلة المفاوضات الرسمية والعلمية التي بدأت بمدينة إيفيان على الحدود السويسرية الفرنسية، فالتقى الوفدان مرة أخرى بمدينة إيفيان الفرنسية، وكانت جلسات هذه المفاوضات مميزة جداً كونها مثلت آخر محطات هذه الرحلة الطويلة والشاقة من المفاوضات (olivier long, 1989, p. 92) .

في هذه المفاوضات عينت الحكومة المؤقتة نائب رئيسها كريم بلقاسم بصفته رئيساً للوفد الجزائري المفاوض بمعية كل من: أحمد يزيد، لخضر بن طوبال، سعد دحلب، بوصفهم أعضاء ممثلين عن الحكومة المؤقتة ومحمد بن يحي، بولحروف، رضا مالك، والصغير مصطفى لإمامهم بتفاصيل المفاوضات خلال المرحلة الأولى والعقيد عمار بن عودة كممثلاً عن جيش التحرير الوطني، وهكذا نلاحظ أن الحكومة المؤقتة استبعدت أعضاء هيئة الأركان من المشاركة في مفاوضات إيفيان من الوفد المفاوض، وكلفت نيابة عنهم العقيد عمار بن عودة، وعن هذا الإجراء صرح أحمد قايد لإطارات جيش التحرير بالشرق قائلاً لهم: "إن الحكومة المؤقتة سقطت في الخيانة بموقفها في إيفيان"، وشجع إطارات الجيش بعدم تقبل هذا الإذلال، وشن هجوماً في فيفري 1962 أيام قبل وقف القتال للدلالة على أن السلام والاستقلال لا يتحققان إلا عن طريق القوة المسلحة، وبالمقابل ردت الحكومة المؤقتة على هذا التصرف بقطع التموين عن جيش التحرير الوطني بالحدود ابتداء من شهر فيفري 1962 (محمد و داغر، 1983، صفحة 230).

أما الوفد الفرنسي فكان برئاسة لويس جوكس ومعه كل من: روبير برون، جان دوبروولي، الجنرال دي كاماس، رولاند بيكار، برونو دولوس، كلود شاي، وهي نفس الشخصيات التي شاركت في محادثات "لي روس"، وقد أضيف لهم بيرنارد تريكو، وهو ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية الفرنسية (سعد، 2007، صفحة 157).

انطلقت جلسات المفاوضات الأخيرة يوم 07 مارس 1962 وانتهت بصفة رسمية مساء يوم 18 مارس من السنة نفسها على الساعة السادسة مساءً لحظة التوقيع على الاتفاقية من قبل الوفدين، وقد تقرر في الاتفاقية ان يدخل وقف القتال حيز التنفيذ في يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار، وقد ألقى ديغول خطاباً للشعب الفرنسي أعلن فيه التوصل إلى اتفاقية وقف إطلاق النار، ووجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة نداء للشعب الجزائري على لسان رئيسها بن خدة أعلن فيه بشرى التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفرنسية يضمن استقلال الجزائر ويطالب بوقف القتال (عبدالله، 2012، صفحة 168)، وأهم ما جاء في هذا النداء ما نصه: "بعد شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري ونظيره الفرنسي، وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضموناً، ونتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فإنني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12 بالضبط، وإنني باسم الحكومة المؤقتة أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحارب بالتوقف عن العمليات السرية وعن النشاط المسلح في مجموع التراب الوطني" (المجاهد، 1962، صفحة 7).

2- أثر مفاوضات إيفيان الثانية على العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة:

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة كانت متوترة قبل بدأ مفاوضات إيفيان الثانية، حيث أن القضية الأساسية التي أدت إلى احتدام الصراع وتفجير الأزمة بين الهيئتين، هي قضية الطيار الفرنسي الذي أسره جيش التحرير الوطني بعد إسقاط طائرته خلال شهر جوان 1961، حيث أمرت الحكومة المؤقتة، بإيعاز وطلب من الحكومة التونسية، بومدين بتسليم الطيار إلى هذه الأخيرة بحجة أن الطائرة سقطت على الأراضي التونسية، ففي البداية رفض بومدين الأمر واعتبره تدخلاً في شؤون الحكومة المؤقتة من طرف الحكومة التونسية، لكنه في الأخير سلم بومدين -تحت ضغط بن طوبال- الطيار وتوقف الحادث عند هذا المستوى (الطاهر، 2011، صفحة 127).

وبالتالي فإن مفاوضات إيفيان الثانية عملت على تكريس الصراع والخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، علماً أن هيئة الأركان العامة شاركت في الوفد المفاوض في اتفاقية إيفيان الأولى التي استمرت من 20 ماي إلى 13 جوان 1961، حيث مثل هيئة الأركان في هذه المفاوضات الرائدان أحمد قائد، وعلي منجلي، وعلى عكس ما نقلته بعض المؤلفات، أنه لم يكن هناك أي اختلاف أو تباين بين أعضاء الوفد المفاوض، فالخلاف الذي كان بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة كان خلافاً بسيطاً قبل أن يتخذ أبعاداً خطيرة سنة 1962 (سعد، 2007، صفحة 129).

ومما يوجب الإشارة إليه هو أن هيئة الأركان العامة لم تنصّب أبداً وفي أي وقت من الأوقات للمفاوضات التي انتهت باتفاقيات إيفيان الثانية، ولو لم يكن الأمر كذلك، فكيف تستطيع الحكومة المؤقتة الأمل في احترام وقف إطلاق النار بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان؟ وقد احترمت فعلاً لما حان الوقت لذلك، غير أن استئصال الصراع بين

الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، وخاصة بعد تقديم هذه الأخيرة استقالتها يوم 15 جويلية 1961، أثر بشكل كبير على سيرورة المفاوضات، خاصة وأن محادثات لوگران قد بدأت بعد خمسة أيام من استقالة هيئة الأركان أي من 20 - 28 جويلية، وهو ما يفسر غياب ممثلي هيئة الأركان عن مجريات المحادثات، ولما كان الوفد الجزائري ملزماً قبل الدخول في هذه المحادثات بالعمل على امتلاك قيادة قوية، الأمر الذي أدى إلى إقالة فرحات عباس واستبداله بابن خدة (محمد و عزيزي، 2010، صفحة 573)، وهذا ما يجعلنا نقر بأن استقالة هيئة الأركان وانسحاب ممثليها عن أشغال المفاوضات أثر بشكل سلبي على سيرورتها، لأن الحكومة المؤقتة لم تكن تحوز ثقة الجيش، وهو ما ضيق من هامش المناورة خلال المفاوضات (محمد و داغر، 1983، صفحة 234).

خلال مرحلة مفاوضات إيفيان الثانية أبدت هيئة الأركان العامة أكثر من تحفظ، بل عبرت عن استيائها ومعارضتها لموقف الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان، حين صرّح أحمد قائد -عضو هيئة الأركان- لإطارات جيش التحرير في الشرق أن الحكومة المؤقتة ارتكبت خيانة حين قبلت الدخول في مفاوضات إيفيان (محمد و عزيزي، 2010، صفحة 582)، وقبلت التوقيع على تنازلات مخجلة على ظهر الثورة وأن هذه التنازلات هي بيع للجزائر وتمهيد للاستعمار الجديد (رابح، 2002، صفحة 55)، ودعا أحمد قائد على عدم قبول هذه الإهانة (الاتفاقية)، وذكر أحمد قايد أيضاً أن فرنسا منحت الجزائر أقرصاً منومةً بمنحها استقلالاً شكلياً يحرفنا عن المهام الحقيقية لبناء الاقتصاد والاصلاح الاجتماعي بفضل حنكة وهاء ديغول ومفاوضيه، كما اعتبر بومدين أن اتفاقيات إيفيان لم تحقق الاستقلال الكامل الذي استهدفته الثورة، لأنها كفلت لفرنسا عدة امتيازات لفرنسا في جل الميادين، وضمنت للمواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر حقوق مدنية، وفي هذا الخصوص صرّح بومدين قائلاً: "كان توقعنا واضحاً من الاتفاقيات، وقد عملنا منذ ميلادها على القضاء عليها، وما المشاكل التي عرفتها بلادنا بعد الاستقلال مباشرة إلا تجسيدا لما كنت أقوله" (عمار و مهري، 2008، صفحة 130).

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة الأركان كانت تدرك جيداً أنه لا بد من تسوية، ولهذا كانت تسعى إلى الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة لوضعها في قفص الاتهام، ومن ثم تظهر هيئة الأركان كمدافع وحيد عن التطلعات الوطنية، وهي بذلك تخطط للوصول إلى السلطة في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات بين الطرفين قائمة على قدم وساق، وبعد تأكيد تام عن نهاية الثورة وأن فرنسا ستعترف باستقلال الجزائر في أقرب الآجال (ابراهيم، 2007، صفحة 65)، ولهذا سعى بومدين للاتصال بالزعماء الخمس المسجونين لإنشاء تحالف معهم لضرب قيود اتفاقيات إيفيان.

وهكذا في اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في دورته الرابعة بالطرانة بطرابلس خلال شهر فبراير 1962م صوت أعضاء هيئة الأركان (بومدين، أحمد قائد، علي منجلي، الرائد بوزيام) ضد إيفيان، وادعو أن النتائج المتحصل عليها في هذه المفاوضات ناقصة، وقالوا عن المفاوضين أنهم أعطوا لفرنسا أكثر مما يجب، بخصوص المرسى الكبير، والتنازل عن حقوق الجزائر في خيرات البترول، وبقاء بعض القواعد العسكرية (الطاهر، 2011، صفحة 13)، وبالتالي فإن هذه الاتفاقيات -في نظرهم- ناقصة لا تستجيب لطموحاتهم، وراحوا يشنون

ضدها حملة مسعورة واسعة النطاق واصفين إياها بالعمل الخياني الذي قَدَّم للاستعمار تنازلات دون مقابل، فظاهرها الرحمة والتعاون لخير الجميع، وباطنها العذاب يرمي إلى إبقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، أي جزائر مستقلة مستعمرة باستعمار جديد(عمار و مهري، 2008، صفحة 130).

وقد فسّر بومدين موقفه في امتناعه عن التصويت بما يأتي: "لا أستطيع إعطاء تقّي إلا على نص مكتوب واضح، انتخبت ضد نصوص الاتفاقية لأن نتائج سبع سنوات من الحرب ليست موجودة في النصوص التي قدمت لنا، لم نبلغ هدف الاستقلال"(REDHA, 1995, p. 230) ، غير أنه يمكن أن تكون معارضة هيئة الأركان لاتفاقيات إيفيان الثانية ناتج عن الخلاف الذي كان بينها وبين الحكومة المؤقتة، وهذا هو الأرجح لأن هيئة الأركان اتخذت من مسألة الاعتراف بسلطتها على ولايات الداخل كشرطاً أساسياً مسبقاً لافتتاح المفاوضات(محمد و داغر، 1983، صفحة 234).

وفي اتجاه آخر وخلال تشكيلها للوفد المشارك في مفاوضات إيفيان الثانية، قامت الحكومة المؤقتة بترقية النقيب محمد علام إلى رتبة رائد، ولقد فجر هذا القرار الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، حيث وجّهت هذه الأخيرة اتهاماً للحكومة المؤقتة بانتهاكها النظام الداخلي لجهة التحرير الوطني، ومتجاهلة في نفس الوقت وجود هيئة الأركان العامة التي هي صاحب القرار في الترقية، خاصة وأنه هناك مئات من الضباط الأكفاء الجديرين بهذه الترقية(محمد و داغر، 1983، صفحة 242).

وجاء موقف هيئة الأركان العامة من امتناعها عن التصويت على اتفاقيات إيفيان كنوع من الإحجام والإرادة في ترك الحكومة المؤقتة تقوم بالمهمة وحدها دون تدخل أعضاء هيئة الأركان، وذلك حتى تتجنب هذه الأخيرة كل المسؤوليات السياسية التي قد تتجر عن تطبيق اتفاقيات إيفيان، وهو ما يسمح لهم بإمكانية الانتقاد فيما بعد، خاصة وأنهم كانوا يفكرون آنذاك بمنطق الاستحواذ والانفراد بالسلطة(سعد، 2007، صفحة 130).

أما بالنسبة للحكومة المؤقتة، فقد اعتبرت اتفاقيات إيفيان نصر كبير للجزائر، ففضلها توصلت الى استعادة وحدتها الوطنية كاملة غير منقوصة، والتي تعني أن هناك دولة جزائرية مستقلة قائمة على السيادة، وليس هناك أي دولة يمكنها التدخل في شؤونها الخاصة، والدليل على ذلك لما قام بن بله بتأميم الأراضي سنة 1963-1964، وبومدين بتأميم المحروقات سنة 1971، كان سلاحهما السيادة الوطنية، وفضلها لم يكن باستطاعة فرنسا أن تحرك ساكناً رغم المساس بمصالحها العليا. وبخصوص التنازلات عن المرسى الكبير، كانت الحكومة المؤقتة متأكدة كلياً أنه سيعود إلى أرض الوطن، وقد عاد فعلاً قبل الأوان، وإذا ما قرنا مع جيراننا المغاربة ما زالوا إلى حد الآن لم يتوصلوا بعد إلى استعادة بعض المناطق من أراضيهم كمنطقة سبتة ومليلية المغربيتين اللتين لا زالتا إلى حد الساعة تحت السيطرة الاسبانية(الطاهر، 2011، صفحة 138).

وفي نفس الاتجاه دائماً وخلال جلسات المجلس الوطني للثورة رد سعد دحلب على أعضاء هيئة الأركان بخصوص التنازلات المزعومة قائلاً: "... فلنرجع إلى أرض الواقع! لسنا نحن من يعطي أي شيء للفرنسيين، بل الفرنسيون هم الذين يعطوننا البترول، فهم الذين يملكونه الآن، ويملكون كل الثروات الأخرى، بل يملكون الجزائر

كلها! فهم من يوجد الآن في الجزائر وعاصمتها، أما نحن فموجودون في طرابلس على بعد آلاف الكيلومترات عن الجزائر، ولا يمكننا حتى الرجوع إلى بيوتنا، فالفرنسيون هم الذين يعطونا تأشيرة الدخول إذا ما أردنا ذلك ودون أية طلبة رصاص" (سعد، 2007، صفحة 154).

غير أن بلعيد عبد السلام أكد على أن هوارى بومدين لم يكن قط ضد اتفاقيات إيفيان، لأنه كان على دراية تامة أنها حققت أهم شيء وهو الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية، ويذكر بلعيد أيضاً أن بن خدة ما كان ليدخل في المفاوضات إلا بعد تأكده التام من أن بومدي وقيادة الأركان العامة لن يعارضوها لأهدافهم الخاصة، ولقد صرّ بومدين بشأن المفاوضات قائلاً: "إذا كانت لك فرصة للتفاوض فافعل ولا تضيع الفرصة، وإذا تم التوصل إلى اتفاق يمكن لنا نقد مصطلحاته لكننا سنطبقها".

إن موقف بومدين وجماعته من اتفاقيات إيفيان لم يكن رفضهم ومعارضتهم للاتفاقيات في حد ذاتها، بقدر ما كانوا يسعون إلى تأجيل الشروع في المفاوضات إلى أن يتم حل لمشكلتها مع الحكومة المؤقتة بشأن إقرار سلطتها على ولايات الداخل، لأن ذلك سيساعد هيئة الأركان على الاستيلاء على السلطة في الجزائر المستقلة. وهذا ما يعني أن هيئة الأركان لم تكن رافضة لاتفاقيات إيفيان، بل كانت تخشى من الانعكاسات السلبية التي قد تنجم عن الاتفاقيات وتعارض مخطتهم للوصول إلى السلطة، لأنهم يدركون أن النجاح الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ومن ورائها الباءات الثلاثة سيوفر لهم دعم شعبي كبير، ومن ثم كان لزاماً على بومدين وجماعته تحطيم وتقزيم هذه الانتصارات السياسية التي حققتها الحكومة المؤقتة وتشويهها بأي ثمن كان (رابح، 2002، صفحة 56)، وهو ما حصل فعلاً عقب تطبيق اتفاقيات إيفيان يوم 19 مارس 1962م، حيث أخذ الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة حول السلطة أبعداً وأشكلاً أخطر من ذي قبل.

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه في هذه الدراسة من طرح وتحليل نخلص في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها:

_ إن لجوء الحكومة الفرنسية إلى فتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، لم يتم إلا بعد الانتصارات العسكرية التي حققها جيش التحرير الوطني في الداخل، والانتصارات الدبلوماسية التي حققتها جبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي.

- لم تكن مسألة المفاوضات السبب في بروز الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، ولكن سير وانطلاق تلك المفاوضات عمل على توسيع الهوة بين الطرفين، علماً أن هيئة الأركان العامة لم تكن معارضة تماماً لاتفاقيات إيفيان، ولكنها استغلت تلك التنازلات التي قدمها الوفد الجزائري المفاوض ووظفتها في صراعها مع

الحكومة المؤقتة، خاصة وأن هيئة الأركان كانت تسعى إلى تأجيلها إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة المؤقتة بشأن إقرار سلطتها على ولايات الداخل لأن ذلك يساعدها على الاستيلاء على السلطة في الجزائر المستقلة،

- سعت هيئة الأركان العامة جاهدة إلى الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة بخصوص المرسى الكبير وبقاء القواعد العسكرية واستغلال الخيرات الطبيعية لوضعها في قفص الاتهام، ومن ثم تظهر هيئة الأركان كمُدافع وحيد عن التطلعات الوطنية.

- إن هيئة الأركان العامة لم تكن يوماً ضد اتفاقيات إيفيان، وإنما كانت تخشى من الانتصارات السياسية التي تحققها الحكومة المؤقتة من خلال هذه الاتفاقيات، وهو ما يضمن لها الدعم الشعبي الذي يمكنها من السلطة، ويقطع الطريق أمام هيئة الأركان بشأن وصولها إلى السلطة في الجزائر المستقلة.

- تعتبر اتفاقيات إيفيان، رغم بعض نقائصها - انتصاراً باهراً للثورة الجزائرية، إذ حققت المطالب السياسية الثابتة التي نادى بها جبهة التحرير الوطني، ومنها تجسيد مطلب الاستقلال التام، واستعادة السيادة للدولة الجزائرية، وتجسيد وحدة الشعب الجزائري ووحدته الترابية، وهكذا تكون قد تحققت كل المطالب الأساسية التي رفعتها الثورة منذ تفجيرها في الفاتح نوفمبر 1954م.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الذيب فتحي. (1984). عبد الناصر والثورة الجزائرية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
2. آيت حمو الطاهر. (2011). رجال صنعوا التاريخ سلسلة من اللقاءات المسجلة مع مناضلي الحركة الوطنية ومجاهدي ثورة التحرير الكبرى لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة. الجزائر: دار الخلدونية.
3. بلحسين مبروك، و ترجمة الصادق عماري. (2004). المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956، ترجمة الصادق عماري. الجزائر: دار القصبه للنشر.
4. تقيّة محمد، و ترجمة عبد السلام عزيزي. (2010). الثورة الجزائرية المصدر الرمز المأل. الجزائر: دار القصبه للنشر.
5. حربي محمد، و ترجمة كميل قيصر داغر. (1983). الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1، بيروت. (المجلد ط1). بيروت: دار الكلمة للنشر.
6. دحلب سعد. (2007). المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر. الجزائر: منشورات دحلب.
7. شارل ديغول، و ومراجعة أحمد عويدات ترجمة سموحي فوق العادة. (1971). مذكرات الأمل، التجديد (1958-1962)، ط1، بيروت. (المجلد ط1). بيروت: دار عويدات.

8. بن حمودة بوعلام. (2012). الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، ، الجزائر. الجزائر: دار النعمان للطباعة والنشر.
9. بومايدة عمار، و تقديم عبد الحميد مهري. (2008). بومدين والآخرين.. ما قاله.. وما أثبتته الأيام.. الجزائر: دار المعرفة.
10. عباس محمد ، (2012)، دروب الاستقلال فصول من .. ملحمة التحرير، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر.
11. عباس محمد. (2012). دروب الاستقلال فصول من .. ملحمة التحرير . الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر.
12. عثمانى مسعود. (2012). الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، ، الجزائر. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
13. قداش محفوظ، و ترجمة العربي بوينون. (2011). وتحررت الجزائر، ، ، الجزائر. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
14. لونيسي ابراهيم. (2007). الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954-1962. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
15. لونيسي رابح. (2002). الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ، الجزائر. الجزائر: دار المعرفة.
16. مقلاتي عبدالله. (2012). المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
17. المجاهد. (1962). المجاهد.
18. REDHA, M. (1995). L'Algérie a' Evian – histoire des négociations secrètes (1956-1962), , . Algérie: ed. Dahlab.
19. olivier long, m. p. (1989). le dossier secret des accords d'Evian, une missin suisse pour la paix en Algerie. alger : alger O.P.U.
20. Lacouture, J. (1985). Algerié, la guerre est finie. bruxelles: edition complexe.
21. Pervillé, G. (2018). histoire inconoclaste de la guerre d'Algerie et de sa mémoire. vendémiaire.